

أثر العدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء دراسة تطبيقية

The impact of justice on the performance evaluation system An Empirical Study

د.كريمة عبدالمجيد محمد عبدالمجيد

مدرس بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - كلية النقل الدولي واللوجستيات

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر العدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء بتطبيق على مصلحة الشهر العقاري وانعكاس ذلك على العاملين ، ومدى تأثيره على درجة الرضا الوظيفي لديهم ، وتقديم مجموعة من المقررات والتوصيات التي تساعده على تطبيق تقييم الأداء ، وتحقيق العدالة لدى العاملين، قد قام الباحث بتوزيع عينة عشوائية قدرها ٣٨٤ مفردة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلى :

- وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين جميع متغيرات البحث (العدالة التنظيمية - نظام تقييم الأداء).
- يوجد تأثير لأبعد العدالة التنظيمية جزئياً من حيث (العدالة التوزيعية- العدالة الإجرائية - عدالة التعاملات) ورفض من حيث (العدالة الأخلاقية - العدالة التقييمية).

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها :

- العمل على تنمية قناعة العاملين في كافة المستويات الوظيفية بنظام تقييم الأداء .
- ضرورة توفير أحدث الآليات المستخدمة في عملية تقييم الأداء لمساعدة العاملين على تلبية احتياجاتهم ومساعدتهم في تحقيق العدالة التنظيمية .

الكلمات الافتتاحية : العدالة التنظيمية، نظام تقييم الأداء .

Abstract:

This study aims to determine the impact of organizational justice on the performance appraisal system by applying it to the interest of the real estate registry and its reflection on employees, and the extent of its impact on the degree of job satisfaction they have, and to present a set of proposals and recommendations that help in the application of performance evaluation and achieving justice for employees. The researcher distributed a random sample of 384 individuals.

The study found a set of results, the most important of which are:

- The presence of a statistically significant correlation between all research variables (organizational justice - performance evaluation system).
- There is an impact on the organizational justice dimensions partly in terms of (distributive justice - procedural justice - transactional justice) and rejection in terms of (moral justice - evaluative justice).

The study came out with a set of recommendations, the most important of which are:

- Work to develop employees 'conviction at all job levels with the performance appraisal system.
- The necessity to provide the latest mechanisms used in the performance evaluation process to help employees meet their needs and help them achieve organizational justice.

Key words: Organizational Justice, Performance Appraisal System.

المبحث الأول – الإطار المنهجي واسلوب البحث

المقدمة:

ظهر مفهوم العدالة في كتابات علم الفلسفة منذ قديم الأزل لتعبر عن أراء الفلاسفة بشأن هذا المفهوم ثم تفرعت من مفهوم العدالة بصفة عامة مفاهيم أخرى فرعية مثل العدالة الاجتماعية التي ظهرت في كتب علم الاجتماع، والعدالة الاقتصادية في كتب علم الاقتصاد ... إلخ ، وما يخصنا في هذا البحث هو العدالة التنظيمية والذي حظى بإهتمام متزايد عبر كثير من الأبحاث والدراسات في مجال إدارة الأعمال.

يستمد مفهوم العدالة التنظيمية أصوله التاريخية من نظرية المساواة التي قدمها (Adams) والتي تنص على أن الفرد يقارن معدل مدخلاته إلى مخرجاته مع معدل مدخلات الآخرين إلى مخرجاتهم فإذا تساوى المعدلان فليس هناك شعور بالظلم أو عدم المساواة أما في حالة عدم تساوى المعدلان فيحدث شعور بعدم المساواة مما يولد شعور لدى الفرد بالتوتر وعدم الإرتياح وذلك يؤدي إلى زيادة الصراعات السلبية في المنظمة.

إدراك العدالة التنظيمية يؤدي إلى زيادة إحساس الفرد بإنتمائه للمنظمة مما يؤثر على زيادة التزام الفرد بكافة العقود التي بينه وبين المنظمة، وتتعدد أنواع العقود بين الفرد والمنظمة فمنها عقود رسمية يتم توثيقها مثل عقود العمل الصريحة وعقود العمل المؤقتة وهناك عقود أخرى غير رسمية تستند على الفهم والإدراك من جانب الفرد والمنظمة لمجموعة التوقعات والوعود المتباينة الغير مكتوبة بين الطرفين وهو ما يدخل في إطار نظام إداء المؤسسي (السيد، ٢٠٠٧).

أوضحت العديد من الدراسات والأبحاث في مجال تقويم أداء العاملين أن الكثير من مديرى الموارد البشرية يواجهون العديد من المشكلات والصعوبات عند تصميم وتنفيذ نظم تقويم أداء العاملين سواء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى الأقسام أو وحدات النشاط.

لعل هذه الصعوبة تعود إلى الطبيعة المتغيرة والمتطرفة للعنصر البشري بصفة عامة، وإلى التطور الذي لحق بالغرض من عملية تقويم أداء العاملين، والذي ظل لفترة طويلة يركز على غرض الرقابة الإدارية وإنجاز الأهداف ونتيجة التطور والأبحاث المستمرة في هذا المجال أضيفت لعملية تقويم أداء العاملين غرض آخر وهو الغرض التنموي. بحيث لم تعد عملية تقويم الأداء تستخدم كعملية استرشادية عند وضع ورسم سياسات العلاوات والأجور والترقيات، بل أصبحت تستخدم كوسيلة لتطوير وتنمية العاملين، ومساعدتهم على تطوير أدائهم ورفع كفاءتهم عن طريق تحديد أهداف أداء المسؤولين، ووسائل تحقيق الأهداف بأسلوب قائم على الإقناع والمناقشة بين الرئيس والمسؤول. (راغب: 1996، 11)

بالرغم من الأهمية الكبرى لعملية تقييم أداء العاملين للمبررات السابق الإشارة إليها إلا أنها لا نستطيع أن نغفل وجود بعض الانعكاسات السلبية على العاملين جراء عملية التقييم، ويرجع ذلك إلى العديد من الاتجاهات والظواهر الإنسانية الخاصة بالعاملين داخل أي مؤسسة، والدافع الخاصة بكل منهم ورؤيته الشخصية لنظم التقييم المطبقة.

من خلال ما سبق يركز الباحث على أثر العدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء بتطبيق على مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.
ثانياً: الدراسة الاستطلاعية:

من أجل استجلاء الأمر مبدئياً، فقد قام الباحث بإجراء ما يلي :

- ١- مقابلات متعمقة مع عدد من الموظفين (مجتمع البحث) عددهم (٣٠)
- ٢- زيارات لمواقع عملهم (مكاتب).
- ٣- تحليل البيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها سواء من الأدبيات السابقة أو من سجلات مصلحة الشهر العقاري .

ثالثاً: الدراسات السابقة :

➢ الدراسات المتعلقة بعدالة التنظيمية :

١ - تأثير تطبيق العدالة التنظيمية على تحقيق الالتزام بالعقد النفسي دراسة مقارنة بين البنوك التجارية الحكومية والخاصة دراسة (بهاء الدين: ٢٠١٧) :

توضيف الدراسة: تستهدف الدراسة تطبيق العدالة التنظيمية على تحقيق الالتزام بالعقد النفسي على العاملين بنوك الخاصة والحكومية وقد تم توزيع استبيان على ٣٨٤ مفردة من العاملين في البنوك وتم استخدام التحليل الاحصائي spss

أهم النتائج والتوصيات :

- إتباع طريقة التوسعات المحدودة في نظام التعويضات.
 - التوع فـى أنظمة التعبير الصوتى مثل صحفة السؤال / الإجابة، وسيلة التليفون المفتوح، البريد الإلكتروني.
 - كتابة تقارير دورية عن آراء العاملين تجاه مشرفيهم.
 - قياس نسبة النساء والأقليات إلى إجمالي عدد العاملين.
 - إسناد عملية تقييم الأداء إلى أكثر من شخص.
 - إنشاء مكتب توظيف تابع إلى البنك المركزى.
 - إدارة العقد النفسي للعاملين وقياس التوقعات الخاصة بهم.
 - قياس مستوى الهوية التنظيمية لدى المديرين والمشرفين.
- ٢ - "أثر العدالة التنظيمية والأمان الوظيفي على أداء العاملين في ظل الإندا مج والإستحواذ، دراسة تطبيقية على قطاع البترول". دراسة البط ٢٠١١ :

توضيف الدراسة: قامت الباحثة بدراسة أثر كل من العدالة التنظيمية والأمان الوظيفي (كمتغيرين مستقلين) على الأداء الوظيفي (كمتغير تابع) وقد قسمت العدالة التنظيمية إلى ثلاثة أبعاد هي "العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، عدالة

التعاملات" ، وقد طبقت تلك الدراسة على بنك المهندس قبل قيام البنك الأهلي بالإستحواذ عليه ثم بعد إجراء عملية الإستحواذ، وكذلك على البنك المصري الأمريكي قبل وبعد إندماجه في بنك كاليون - مصر وتمثلت مشكلة البحث الرئيسية في الإجابة على الثلاثة أسئلة الآتية:

- كيف يتم مراعاة العدالة التنظيمية عند القيام بعملية الإنداجم والإستحواذ؟
- كيف يتم توفير الأمان الوظيفي عند القيام بعملية الإنداجم والإستحواذ؟
- هل للعدالة التنظيمية والأمان الوظيفي تأثير على الأداء الوظيفي عند القيام بعمليات الإنداجم والإستحواذ.

أهم النتائج :

- إن عمليات الإنداجم والإستحواذ لم تراع تحقيق مدركات العاملين بالبنك المندمج أو المستحوذ عليه للعدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة.
- إن عمليات الإنداجم والإستحواذ لم تراع تحقيق مشاعر العاملين بالبنك المندمج أو المستحوذ عليه بالأمان الوظيفي.

٣- أثر العدالة الإجرائية والإلتزام التنظيمي على نية ترك العمل، دراسة مقارنة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص". دراسة الزيايدى ٢٠١١ :

توصيف الدراسة : قامت الباحثة بإستخدام متغيرين مستقلين هما العدالة الإجرائية والإلتزام التنظيمي وقد قسمت متغير العدالة الإجرائية إلى ثلاثة أبعاد هي "عدالة الإجراءات الرسمية، العدالة التفاعلية، عدالة المعلومات"، كما قسمت متغير الإلتزام التنظيمي إلى ثلاثة أبعاد هي "الإلتزام العاطفى، الإلتزام المستمر، الإلتزام الأخلاقى" – واستخدمت نية ترك العمل كمتغير تابع.

أهم النتائج :

- تؤثر العدالة الإجرائية تأثير جوهري على نية ترك العمل.
- لا يؤثر الإلتزام التنظيمي تأثير جوهري على نية ترك العمل.

٤- "أثر تطبيق العدالة التنظيمية على إدارة ضغوط العمل، دراسة ميدانية على المستشفيات الجامعية".

درة : ٢٠٠٧

توصيف الدراسة : قام الباحث بتقسيم العدالة التنظيمية إلى ثلاثة أبعاد هي "العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، عدالة التعاملات"، وقام بدراسة الأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد العدالة التنظيمية على مصادر ضغوط العمل والتي حددتها بثلاثة مصادر هي "صراع الدور، عبء الدور، بيئة العمل المادية".

أهم النتائج :

- العدالة التوزيعية تؤثر تأثير عكسي في جميع مصادر ضغوط العمل.
- العدالة الإجرائية تؤثر تأثير عكسي في صراع الدور فقط.
- عدالة التعاملات تؤثر تأثير عكسي في عبء الدور فقط.

► الدراسات المتعلقة تقييم الأداء :

١- "مدخل مقترن لتطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن على تقييم أداء العاملين -

دراسة تطبيقية على الجمعية التعاونية للبترول" (محمد منصور: ٢٠١٥)

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات نظام تقييم أداء العاملين في تقييم أداء العاملين والوصول إلى نظام مقترن يحسن ويطور عملية تقييم أداء العاملين بما يساعد على تحقيق التميز في الأداء.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- لا توجد اختلافات جوهرية بين فئات العاملين من حيث إدراكيهم لمعوقات نظام تقييم الأداء الحالي في تقييم أداء العاملين.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين فئات العاملين من حيث إدراكيهم لمدى الرضا عن نظام تقييم الأداء الحالي.

٢ - "دور تقويم أداء العاملين في زيادة القدرة التنافسية للمنظمة بالتطبيق على شركة مصر للطيران بجمهورية مصر العربية". (حاتم حراز: ٢٠١٥)

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار يدرس دور تقويم أداء العاملين في زيادة القدرة التنافسية للمنظمة، وذلك بالتطبيق على شركة مصر للطيران بجمهورية مصر العربية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- أن تقويم أداء العاملين يؤثر بشكل عام على زيادة القدرة التنافسية لشركة مصر للطيران، ومن ثم تحقيق أداء أفضل للشركة في السوق وفي ظل منافسة المنافسين.

٣ - "أثر الالتزام بتطبيق معايير تقييم الأداء في فعالية إدارة الموارد البشرية – دراسة تطبيقية على مؤسسة صناعة الكابلات بالجزائر". (دهينة: ٢٠١٤)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام بمعايير تقييم الأداء في إدارة الموارد البشرية، من خلال التعرف على عملية تقييم الأداء وإجراءات القيام بها، إضافة إلى بناء معايير سليمة وموضوعية للوصول إلى نتائج صادقة وحقيقة، ذلك أن هذه العملية تعتبر أساسية ونجاحها يقود إلى زيادة كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- وجود علاقة وثيقة بين الالتزام بمعايير تقييم الأداء ونجاح عملية التقييم ككل ، وذلك ما يقود إلى الوصول إلى نتائج وبيانات تؤثر إيجابا في سير باقى وظائف إدارة الموارد البشرية وترفع من كفاءتها ، وبالتالي تحسين أداء العاملين .

4- "Predictors of Performance Appraisal among Managers in Malaysian Commercial Banks"(SAMAD: 2011)

"مؤشرات تقييم الأداء بين المديرين في البنوك التجارية الماليزية"

هدف هذه الدراسة إلى معرفة مؤشرات إدراك الموظفين لتقييم الأداء. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (250) موظفاً في الإدارة في البنوك التجارية الماليزية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- أن الالتزام التنظيمي، والرضا الوظيفي والعوامل الديموغرافية ارتبطت بادراك الموظفين لتقييم الأداء.
- أن الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي والعوامل الديموغرافية هي بمثابة مؤشرات لإدراك الموظفين لتقييم الأداء.

5- "A study on which method of performance appraisal is effective as a motivator to increase the employee performance among lecture and staffs at UNISEL"(BIN ZAINAL: 2013)

"دراسة حول طريقة تقييم الأداء الفعالة كحافز لزيادة أداء العاملين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أفضل الطرق لتقييم الأداء ، و تكون قادرة على قياس فعال للموظفين في جامعة Selangor وتحفظهم على زيادة أدائهم ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها فقد تم تصميم استبيان وتوزيعها على عينة عشوائية من ١٢٠ موظف في الجامعة تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٤٠ سنة ، وتم استخدام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- يجب أن يكون هناك فهم كامل من الإدارة العليا والمحاضرين لبرنامج تقييم الأداء.
- تقييم الأداء يجب أن يكون مخططاً له بطريقة جيدة، ليعكس النتيجة التي تريدها الجامعة وتزيد من فاعلية النظام.
- يجب أن يكون هناك تدريب جيد عن نظام تقييم الأداء؛ ليتم استخدامه بطريقة فعالة ويحقق النتائج المرجوة منه.

٦- "The Effectiveness of Performance Appraisal System: A Case Study of Unilever Ghana Limited"(EDWARD: 2014)

"فاعلية نظام تقييم الأداء للعاملين بمؤسسة يونيفر غانا"

هدفت الدراسة إلى قياس فعالية نظام تقييم الأداء في مؤسسة يونيفر غانا المحدودة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها فقد تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية طبقية قوامها (٦٠٠) موظفاً.
توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- لا يوجد ربط بين نتائج التقييم والكافيات والحوافز للموظفين.
- لا يوجد معارضة أو ممانعة من قبل الموظفين لنظام تقييم الأداء المطبق في المؤسسة.
- النظام يعتمد على طريقة واحدة وهي أسلوب الإدارة بالأهداف في تقييم أداء الموظفين.

٧- تأثير العلاقة بين تقييم الأداء وأداء الموظفين في البنوك التجارية بباكستان

(Zafrullah Khan & others,2017)

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ان الدافع هو متغير معتدل يمكن أن يغير من أداء الموظفين وكان يعتبر متغيرا حاسما في أداء الموظف.
- وجود علاقة ايجابية بين تقييم الأداء وأداء الموظفين وان الإلهام يجعلها أكثر صلابة.

لا يوجد أي آثار اعدال من تحفيز الموظفين على العلاقة بين تقييم الأداء وأداء الموظفين، وان جميع متغيرات البحث مرتبطة بشكل كبير وإيجابي مع بعضها البعض.

التعليق على الدراسات السابقة:

من العرض السابق للدراسات السابقة أنها ركزت على ما يلي:
هدفت الدراسات السابقة إلى التأكيد على ما يلى:

- ١- التعرف على ابعد العدالة التنظيمية (العدالة التوزيعية. العدالة الإجرائية .عدالة التعاملات . العدالة الأخلاقية. العدالة التقييمية)
- ٢- أهمية اللجان فهي حلقة الوصل بين أطراف العملية الإدارية مما تؤثر على تقييم الأداء.
- ٣- وجود علاقة إيجابية موجبة مباشرة بين الالتزام التنظيمي والعدالة التنظيمية
- ٤- العدالة الإجرائية: الأجر الحافز الترقية ولكن الأكثر تأثيراً هو الإثارة والمسؤولية التنظيمية.
- ٥- يعني مستعملي تقييم الأداء من بعض الغموض في تلك الاجراءات وهذا يرجع لنقص الخبرة في تطبيق طرق الأداء.
- ٦- يجب أن يكون هناك فهم كامل من الإدارة العليا والمحاضرين لبرنامج تقييم الأداء.
- ٧- وجود علاقة جوهرية بين ابعد العدالة التنظيمية.
- ٨- وجود علاقة قوية بين الرقابة وأداء العاملين، وعلاقة الرقابة والهيكل التنظيمي وذلك في تقييم الأداء والأمان لأحد الأبعاد للجودة التي تتعكس على القرار الإداري.
- ٩- أن القيادة التحويلية الناتجة عن الرقابة الجيدة لها تأثير على فعالية القرارات تؤدي إلى التحفيز وتراعي الاعتبارات الفردية.
- ١٠- استخدام النماذج في صناعة القرار أعطت نتائج قوية في التنبؤ لزيادة فعالية القرارات الإدارية.
- ١١- أتاحة المعلومات بين الموظفين تحمل نتائج إيجابية لاتخاذ قرار أكثر قبولا.

بياننت نتائج الدراسات السابقة والتى تناولت موضوع تقييم الأداء:

- أهمية تبني اسلوب محدد فى تقييم الأداء وتضمينه بالائحة المؤسسة حيث تلاحظ أفضليه مؤسسة عن أخرى لتضمنها مبدأ الإدارية بالأداء مع توضيح مزاياها.
- وجود رضا عن نظام الحافز وكيفية محاسبة المقصرين في أدائهم الوظيفي.
- عدم توافق متطلبات كل من الفاعلية والعدالة في نظام تقييم الأداء المطبق أحيانا.

- لا توجد علاقة قوية بين نظم تقييم أداء العاملين وتحديد الاحتياجات التدريبية في البنوك المندمجة.
- لا توجد علاقة قوية بين نظم تقييم أداء العاملين ونظم الترقى في البنوك المندمجة.
- يرى العاملون أن استخدام بعض أساليب تقييم الأداء مثل: (الإدارة بالأهداف، المدخل الرباعي "٣٦٠ درجة) يحقق مزايا متعددة مقارنة بأنظمة التقييم الأخرى أهم هذه المزايا إعطاء مصداقية في تقييم الأداء فضلاً عن أنه يساعد الفرد على زيادة إدراك ذاته وإدراك وجهات نظر الآخرين عن نفسه.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين فئات العاملين من حيث إدراكيهم لمعوقات نظام تقييم الأداء.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين فئات العاملين من حيث إدراكيهم لمدى الرضا عن نظام تقييم الأداء.
- تقويم أداء العاملين يؤثر بشكل كبير على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- أن الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي هي بمثابة مؤشرات لإدراك الموظفين لتقييم الأداء.
- يجب أن يكون هناك فهم كامل من الإدارة العليا والمحاضرين لبرنامج تقييم الأداء ليتسنى توصيله للعاملين.
- تقييم الأداء يجب أن يكون مخططاً له بطريقة جيدة ليعكس النتيجة التي تريدها المؤسسة وتزيد من فعالية النظام.
- يجب أن يكون هناك تدريب جيد على نظام تقييم الأداء ليتم استخدامه بطريقة فعالة ويتحقق النتائج المرجوة منه.
- وجود علاقة وثيقة بين الالتزام بمعايير تقييم الأداء ونجاح عملية التقييم ككل.
- بناء على ما سبق يتضح أن أغلب النتائج تشير إلى الحاجة إلى اجراء تعديلات على نظام تقييم الأداء المطبق ليصبح بالفأعليه المطلوبة .

العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

* اتفق الباحث مع الدراسات السابقة على أهمية العدالة التنظيمية ونظام تقييم الأداء:

١- أهمية العدالة التنظيمية لما تقدمه من معلومات تقييد في صنع القرارات الإدارية الفعالة.

٢- أهمية نظام تقييم الأداء لدور الذي يقوم به في المنظمة.

٣- الفعالية هي المقياس الأصدق لقياس نجاح نظام تقييم الأداء.

٤- أهمية المعلومات في صنع العدالة التنظيمية.

٥- أهمية نماذج تقييم الأداء التي تتناسب مع الأعمال في صنع القرارات الإدارية.

رابعاً: المشكلة البحثية:

من خلال ما توصل إليه الباحث من الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة أن العدالة التنظيمية هي إدراك الفرد بمدى مساواته بالآخرين سواء في الحقوق أو الواجبات ولذلك فالعدالة التنظيمية ليست مفهوم مطلق وإنما هي مفهوم نسبي فما ينظر إليه شخص على أنه عادل قد ينظر إليه على أنه غير عادل من قبل شخص آخر، هناك تحديات عديدة تواجه مصلحة الشهر العقاري ومن أهم مشاكلها هي قلة في إعداد الموظفين في جميع المكاتب الخدمية على مستوى الجمهورية مما يؤثر على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين اتجاه الخدمات المقدمة للجمهور، يكون له مردود على أداء العاملين اتجاه مصلحة الشهر العقاري مما يصعب الامر على الادارة العليا استخدام العدالة التنظيمية اتجاه العاملين في مصلحة الشهر العقاري، يتبلور من خلال ما سبق تتبلور مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

١- هل يوجد أثر للعدالة التنظيمية على الأداء الوظيفي بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق؟

٢- ما هو أثر إداء العاملين على (إدارة العليا، إدارة الوسطي، إدارة النمطية) على تحسين الأداء الوظيفي بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق؟

٣- لماذا يوجد أثر للعدالة التنظيمية على (الشئون المالية والإدارية)؟

٤- أين تقع الطريقة الأنسب للعدالة التنظيمية على الأعمال التي تؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق؟

٥- هل تملك مصلحة الشهر العقاري والتوثيق طريقة للعدالة التنظيمية وصولاً لتحسين مستوى الأداء الوظيفي؟

٦- كيف يوجد تفاعل مشترك بين جميع الإدارات يتيح حرية انتقال المعلومات؛ التي تسهل العدالة التنظيمية؟

خامساً- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف:

١- التعرف على مفهوم العدالة التنظيمية بأبعاده المختلفة.

٢- التوصل لمفهوم وطبيعة نظام تقييم الأداء اتجاه مصلحة الشهر العقاري.

٣- دراسة طبيعة التزامات مصلحة الشهر العقاري تجاه العاملين .

٤- التعرف على طبيعة التزامات الأفراد تجاه مصلحة الشهر العقاري.

٥- دراسة أثر العوامل الديموغرافية على إدراك العاملين بأبعاد العدالة التنظيمية.

٦- الخروج بنتائج ووصيات لزيادة فعالية نظام تقييم الأداء بالتطبيق على مصلحة الشهر العقاري.

سادساً- فروض البحث:

الفرض الرئيس:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ابعد العدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء.

ينبثق من هذا الفرض الفرض الفرعية التالية :

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التوزيعية على نظام تقييم الأداء.

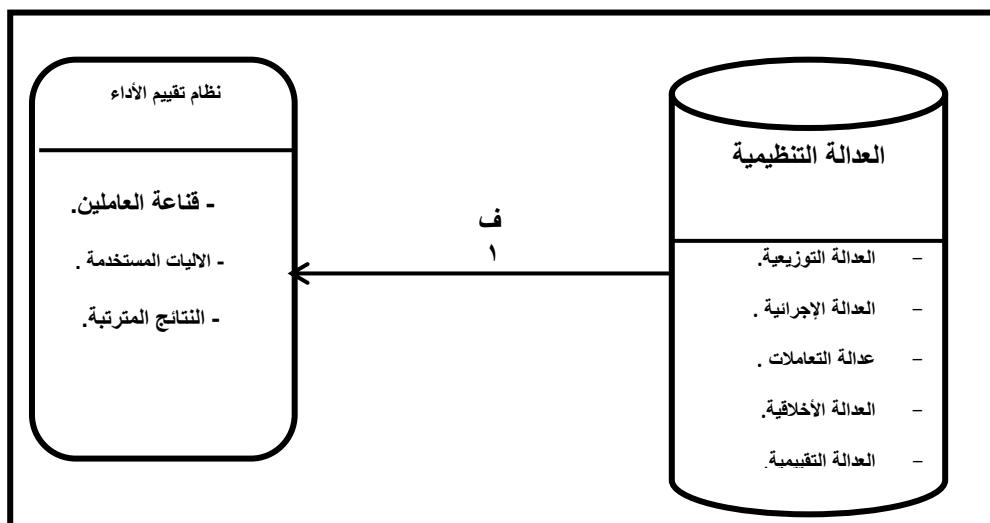
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على نظام تقييم الأداء.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدالة التعاملات على نظام تقييم الأداء.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الأخلاقية على نظام تقييم الأداء.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التقييمية على نظام تقييم الأداء.

سابعاً- نموذج متغيرات البحث :



المصدر : من إعداد الباحث.

شكل رقم (١)

نموذج متغيرات البحث

ثامناً- مجتمع وعينة البحث:

١- مجتمع البحث :

يشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق في مصر .
توضح الجداول التالية أعداد العاملين في مصلحة الشهر العقاري عن عام ٢٠٢٠ .

جدول رقم (١)

بيان بالمجموعات الوظيفية النوعية على مستوى الجمهورية

العدد	البيان	العدد	البيان	المجموعة النوعية لوظائف الادارة العليا
-	كبير باحثين على رأس المجموعة	المجموعة النوعية للوظائف الهندسية	١٨	رئيس الادارة المركزية
١	مدير ادارة - مهندس أول		٩٦	مدير عام قيادي
-	رئيس قسم - مهندس ثان		٨٢٦	كبير باحثين على رأس المجموعة
٢٥	مهندس ثالث		٤٣٤	باحث أول قانون
٢٨٣	كبير كتاب (مدير عام)		٧٦٧	باحث ثان قانون
٨٨٠	درجة أولى - كاتب أول		١٢٥٢	باحث ثالث قانون
٣١٥	درجة ثانية - كاتب ثان		٣٨٦	كبير باحثين على رأس المجموعة
٥٠٧	درجة ثلاثة - كاتب رابع		٢٥٤	باحث أول تمويل ومحاسبة
١	درجة أولى- كبير حرفين أول		٣٢٤	باحث ثان تمويل ومحاسبة
٢	درجة ثانية - ملاحظ كبير حرفين		٢٤١	باحث ثالث تمويل ومحاسبة
٢	درجة ثلاثة - حرفى أول	المجموعة النوعية للوظائف الحرفة	٧	كبير باحثين على رأس المجموعة
-	درجة رابعة - حرفى ثان		٢٧	باحث أول تنمية ادارية
٣٦	درجة خامسة - حرفى ثالث		١٠٩	باحث ثان تنمية ادارية
٥	درجة سادسة - حرفى مساعد		٢٠٠	باحث ثالث تنمية ادارية
			٨٥	درجة ثلاثة - كبير معاونى خدمة
			١٣	درجة رابعة - رئيس معاونى خدمة
			٢١٨	درجة خامسة - معاون خدمة أول
			١٤٥	درجة سادسة - معاون خدمة
	٨٥١		إجمالي العاملين	

المصدر : مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الادارة العامة لشئون العاملين عام ٢٠١٩

جدول رقم (٢)

بيان إحصائية بعد العاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق في المكاتب على مستوى الجمهورية

المكتب	عدد الموظفين
الادارة المركزية	٦٢٢
شمال القاهرة	٧٦٢
أسوان	١٩٢
أسيوط	٣٦١
الإسكندرية	٣٤٧
الإسماعيلية	١٩٥
الاقصر	٣٤٢
البحر الأحمر	١١٣
الجيزة	٤٨٣
الزقازيق	٤٥٠
السويس	١٠٣
الفيوم	١٨١
المنصورة	٤٢٠
المنيا	٣٠٦
الوادي الجديد	٥٧
بني سويف	٢٨٤
بورسعيد	١٠٢
جنوب القاهرة	٤٩٩
جنوب سيناء	٦٣
دمياهور	٤٢٤
دمياط	١٧٥
سوهاج	٢٩٥
شبين الكوم	٢٨٦
شمال سيناء	١٢٧
طنطا	٤٠٠
كفر الشيخ	٣٨١
مطروح	١٣٥
بنها	٣١٢
الإجمالي	٨٥١١

المصدر : مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الإدارية العامة للتخطيط والإحصاء ٢٠١٩

٢- حجم العينة :

تم تحديد حجم عينة العاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقاً للمعادلة التالية
(بازرعة، ١٩٨٦، ١٤٦ :)

$$\frac{ف(1 - ق)}{ن}$$

الخطأ المسموح به = الدرجة المعياري $\times \sqrt{n}$
حيث أن :

ق : نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص البحث .
الخطأ المسموح به : %٥.

معامل الثقة : %٩٥

الدرجة المعيارية عند نسبة الخطأ %٥ تبلغ (1.96)
وبتطبيق المعادلة نجد :

$$\frac{0.25}{ن} = 2(1.69) = 2(0.5) \times 384$$

ن = ٣٨٤ مفردة.

٣- نوع العينة :

قام الباحث بأختيار عينة عشوائية بسيطة من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق على مستوى مكاتب فروع القاهرة فقط . كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
بيان بحجم مجتمع الدراسة وحجم العينة

المكتب	حجم مجتمع البحث	النسبة	حجم العينة
الادارة المركزية	٦٢٢	% ٣٣	١٢٧
شمال القاهرة	٧٦٢	% ٤٠	١٥٤
جنوب القاهرة	٤٩٩	% ٢٧	١٠٣
الإجمالي	١٨٨٣	% ١٠٠	٣٨٤

المصدر : مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الإدارية العامة للتخطيط والإحصاء، ٢٠١٩،
وحدات المعاينة :

تتمثل وحدات المعاينة في هذه الدراسة في كل من المديرين بمجموعة الوظائف القيادية والإشرافية (رئيس إدارة مركزية - مدير عام - مدير إدارة - رئيس قسم) ، كذلك الموظفين بمجموعة الوظائف النوعية (القانون - التمويل والمحاسبة - التنمية الإدارية).

قام الباحث بتوزيع حجم العينة في كل مكتب وفقاً للنسب التالية :

- موظفون .%٨٠ - مديرلون .%٢٠

تاسعاً: أسلوب ومنهج البحث :

اعتمد الباحث على أسلوبين في هذه الدراسة - وهو :

أ- الدراسة النظرية:

أتبع الباحث في الدراسة النظرية الأسلوب الوصفي التحليلي تتمثل في الإطلاع على العديد من الأدبيات والمراجع والأبحاث، والمقالات المنشورة على شبكة الانترنت والرسائل والدوريات المنشورة وغير المنشورة العربية والأجنبية، وذلك بغرض تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

ب - الدراسة التطبيقية :

قام الباحث بجمع البيانات بواسطة قائمة استقصاء من مفردات العينة وذلك لمعرفة واقع تأثير العدالة التنظيمية كمتغير وسيط على العلاقة بين الالتزام التنظيمي وتحسين الاداء الوظيفي ، وذلك عن طريق استمار استقصاء موجهة إلى المديرون والموظفين في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق. تم تقسيم استمار الاستقصاء في جدول رقم (٤) كما يلي:

عاشرً: أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات :

يعتمد الباحث في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي (SPSS Version,20.0) باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١- الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive Methods:

٢- الأساليب الإحصائية الاستدلالية Inferential Methods:

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولاً: العدالة التنظيمية:

على الرغم من تعدد مفاهيم وتعريفات العدالة التنظيمية إلا أنه يمكن تقسيم تلك التعريفات لقسمين، القسم الأول تعامل مع العدالة التنظيمية على إنها وصف للعدالة في أماكن العمل.

حيث يعرف (Greenberg 2008) "العدالة التنظيمية على إنها العدالة في مكان العمل حيث يتبع العاملون طرق معينة لكي يحدوا هل يتم التعامل معهم بعدلة في وظائفهم، وكذلك طرق تأثير إدراك العدالة التنظيمية على متغيرات العمل الأخرى.

يعرف (*Kivimaki & Others 2003*) "العدالة التنظيمية تعتمد على وجود مظاهر أساسية في المنظمة والعاملون يقيموا تلك المظاهر لكي يحددو إلى أي مدى يتم التعامل معهم بعدلة في أماكن العمل".

هناك فريق آخر من الباحثين (وهم النسبة الأكبر) تعامل مع العدالة التنظيمية على إنها إدراك ، ولكن مازال هناك إختلاف بين الباحثين في محتوى الإدراك.

حيث يعرف (*Sheppard & Others 1992*) "العدالة التنظيمية هي إدراك الأفراد والجماعات للعدالة التي يتلقواها من المنظمة، وردود فعلهم السلوكي تجاه ذلك الإدراك".

يعرف (*Grienberger & Others 1997*) "العدالة التنظيمية هو إدراك يتوقف على خطوتين ، الخطوة الأولى هو تقييم الفرد لحقوقه ومستوى التعامل الذي يتلقاه من المنظمة، والخطوة الثانية هو مقارنة نتائج الخطوة السابقة مع الآخرين".

يعرف (*Beugre & Constant 1998*) "العدالة التنظيمية هو إدراك مبني على تقييم الفرد لحقوق التي حصل عليها وكذلك تقييم الفرد للتعامل الذي يتلقاه الفرد من المنظمة".

يعرف (*Simon & Others 2002*) "العدالة هي إدراك لعدالة المخرجات التي تسللها الفرد وكذلك عدالة الوسائل والإجراءات والمعاملات التي يتلقاها الفرد من المنظمة ورد فعله السلوكي المبني على ذلك الإدراك".

يعرف (*Elamin & Alomaim 2011*) "العدالة التنظيمية هي درجة إدراك العاملين للعدالة الموجودة في سياسات وقواعد وإجراءات المنظمة ، وبناء على ذلك الإدراك يمكن التنبؤ بسلوكيات الأفراد داخل المنظمة".

يعرف (*Gelens & Others 2013*) "العدالة التنظيمية هي الإدراك الشخصى لتوزيع المخرجات (مثل الدفع والترقية)، وإدراك عدالة العملية التي تتم من

خلالها التوزيع، ثم إدراك عدالة المعلومات التي يتلقاها من إدارة المنظمة والمشرف عن العملية السابقة، وأخيراً إدراك التعاملات التي يتلقاها الفرد من المنظمة".

تعرف (*Pérez & Others 2014*) "العدالة هي الإدراك الشخصي للمعاملة العادلة التي يتلقاها الفرد سواء من المنظمة أو من ممثلي المنظمة (المشرفين)، ويعتمد ذلك الإدراك على تقييم الحقائق ، المواقف، الآخرين".

يرى الباحث العدالة التنظيمية هي نظام اداري يعتمد على إدراك العاملين لتوزيع المخرجات للعدالة الموجودة في سياسات المنظمة باستخدام تقييم للتعامل الذي يتلقاه الفرد من المنظمة.

يركز الباحث على أبعاد العدالة التنظيمية الآتي :

١- العدالة التوزيعية : *Distributive Justice*

هناك اختلاف بين الباحثين في تحديد أبعاد العدالة التوزيعية ، فهناك فريق من الباحثين حدد أبعاد العدالة التوزيعية في ما يحصل عليه الفرد من المنظمة [الدفع (رواتب / حوافز / مكافآت)، برامج التدريب والتنمية، فرص الترفية، المزايا] مثل ما قدمه (*Hartman & Others 1991*) حيث عرف العدالة التوزيعية على إنها "نجاح المنظمة وإلتزامها في توزيع موارد ومكافآت المنظمة بعدها على العاملين بما يحقق رضاهما عن المنظمة".

ولكن هناك فريق آخر من الباحثين إتجه إلى تحديد أبعاد العدالة التوزيعية في أنواع المقارنات التي يجريها الفرد مع الآخرين مثل ما قدمه (*Suliman 2012*) حيث عرف العدالة التوزيعية على إنها" هي إدراك عدالة توزيع المخرجات عندما يقارن الفرد ما يحصل عليه بالآخرين، وهؤلاء الآخرين يمثلوا مرجعيات للمقارنة، وقد تكون تلك المرجعيات:

- مقارنة مع أفراد يعملون في نفس القسم أو نفس المستوى الإداري (عدالة داخلية).
- مقارنة مع أفراد تعمل في مستويات إدارية أخرى (عدالة نسبية).
- مقارنة مع أفراد تعمل في وظائف مشابهة في منظمات أخرى (عدالة خارجية).

٢- العدالة الإجرائية *Procedural Justice*

بدأت دراسة العدالة الإجرائية على يد (Thibaut & Walker 1975) وذلك بالتركيز على دراسة العدالة في عمليات المنظمة وأيضاً في عمليات صنع القرار، وفي ضوء ذلك تركزت معظم مفاهيم العدالة الإجرائية فمثلاً يُعرف (Cathleen & Others 2011) العدالة الإجرائية بأنها "العدالة في الطرق، الآليات، والعمليات المستخدمة في تحديد المخرجات.

ويعرف (Armstrong 1999) العدالة الإجرائية بأنها "هي الطرق التي يتم بها إعداد القرارات الإدارية وكيفية إدارة المخرجات التي تخص الأفراد".

ويعرف (Greenberg & Barton 2008) العدالة الإجرائية بأنها "هي إدراك الأفراد لعدالة الإجراءات المستخدمة في تحديد المخرجات التي يتسلموها".

وفي ضوء تلك المفاهيم فلتحقيق العدالة الإجرائية يلزم مراعاة ما يلى :

أ- ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الجهات والأفراد عند وضع الإجراءات (عدالة وضع الإجراءات).

ب- المساواة في تنفيذ القواعد والإجراءات على كل العاملين (عدالة تنفيذ الإجراءات).

ج- إعطاء الحق للعاملين في الاعتراض (عدالة أنظمة التعبير الصوتي).

د- إعطاء الحق للمنظمة في معاقبة العاملين (عدالة نظام التأديب).

وفي ضوء ما سبق فقد حدد الباحث أبعاد العدالة الإجرائية في ثلاثة أبعاد هي (عدالة وضع وتنفيذ الإجراءات ، عدالة أنظمة التعبير الصوتي، عدالة نظام التأديب).

٣ - عدالة التعاملات : *Interactional Justice*

أول من قدم تعريف لعدالة التعاملات هما (Bies & Moag 1986) حيث عرفا عدالة التعاملات على أنها "هي جودة التعاملات الشخصية التي يتقاها الأفراد أثناء تشريع وتنفيذ إجراءات المنظمة". ثم تم تقسيم عدالة التعاملات حديثا على يد (Greenberg) إلى بعدين هما عدالة التعاملات الذي عرفها بأنها "هي درجة التعامل مع الأفراد بأدب ووقار وإحترام من السلطات المسئولة عن تنفيذ الإجراءات" وعدالة المعلومات الذي عرفها بأنها "هي التفسيرات المقدمة إلى الأفراد عن طريق توصيل معلومات لهم حول الإجراءات التي تم استخدامها، أو معلومات عن لماذا تم توزيع المخرجات بهذا الأسلوب.

وفي ضوء تعريف Greenberg فإنه ركز على بعدين للعدالة هما (الاحترام المتمثل في بعد عدالة التعاملات ، والإهتمام المتمثل في تقديم تفسيرات العاملين حول القرارات والإجراءات والذى يعرف بعدالة المعلومات، ثم أضاف (Colquitt 2001) بعداً جديداً لعدالة التعاملات المتمثل في الحياد والنزاهة حيث عرف عدالة التعاملات على أنها "هي إدراك الموظف لنزاهة وعدم إنحياز المشرف في عمليات إتصاله بمرؤوسيه".

٤- العدالة الأخلاقية *Ethical Justice*

عرف (Loviscky & Others 2007) العدالة الأخلاقية على إنها "هي درجة التطابق أو الإنسجام بين القواعد الأخلاقية للفرد والقواعد والتقييمات الأخلاقية في عملية صنع القرار". وتلك التقييمات الأخلاقية للمنظمة أو في عمليات صنع القرار يمكن حصرها في ثلاثة نقاط :

- أ- عدم وجود سياسات علنية أو ضمنية ضد فئات معينة من الأفراد (التمييز).
- ب- إحترام خصوصية الفرد في عدم الإطلاع غير المشروع على المعلومات الخاصة به (الخصوصية).

ج- وجود نظام يمثل أجراس تنبيه عند وجود ممارسات غير أخلاقية (صفارة الإنذار)

٥- العدالة التقييمية : *Evaluational Justice*

يمكن حصر أبعاد العدالة التقييمية في النقاطين التاليتين:

- أ- العدالة في إجراءات تقييم الأداء وأيضاً العدالة عند استخدام نتائج تقييم الأداء في منح المخرجات التنظيمية مثل التعويضات والترقية (عدالة نظام تقييم الأداء).
- ب- الإهتمام بالفرد وتوصيل له نتائج تقييم أدائه وكيفية علاج مشاكل تأخره في الأداء (تغذية عكسية).

ولذلك فقد حدد الباحث بعدين للعدالة التقييمية هي (عدالة تقييم الأداء، عدالة التغذية العكسية).

ثانياً: نظام تقييم الأداء:

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء سنقوم بتحديد المصطلحات التالية:

مفهوم الأداء (Performance): والذي يعرف على أنه سجل بالنتائج المحققة حيث يجسد هذا السجل السلوك الفعلي للفرد، ويشير إلى درجة بلوغ الفرد للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية. (سيد مصطفى أحمد: 2004، 317) كما يشير إلى "المجهود الذي يبذله كل فرد في المؤسسة، وفي نفس الوقت يعبر على المستوى الذي يتحققه هذا الفرد سواء من ناحية كمية وجودة العمل المطلوب أو الوقت المحدد للقيام به". (رواية حسن: 2003، 209)

مصطلح تقييم الأداء ومصطلح تقويم الأداء بمعنى قياس الأداء والمعنى واحد في كليهما وإن كان تعبير تقويم الأداء أشمل لأنه يعني عملية القياس (تقييم)، ومن ثم تحديد نقاط الضعف وبالتالي معالجتها. (أحمد ماهر: 2006، 388)

- تعددت آراء كتاب وعلماء الإدارة حول وضع مفهوم محدد لعملية تقييم الأداء نذكر منها:
- "تقييم الأداء هو دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم أو ملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم بأعمالهم الحالية، وأيضاً للحكم على إمكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل وتحمله لمسؤوليات أكبر أو ترقيته لوظيفة أخرى". (صلاح الدين عبد البالى: 2002، 257)
 - "العملية التي يتم خلالها تقييم المساهمات التي يقدمها الفرد للمنظمة خلال فترة محددة من الزمن، وتوفير تغذية عكسية عن الأداء تمكن العاملين من التعرف على مستوى أدائهم مقارنة بالمعايير". (أندرو أى: 2001،)
 - "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع الفرد بها متطلبات الوظيفة وغالباً ما يحدث تداخل بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فقياس على أساس النتائج التي حققها الفرد". (راوية محمد حسن: 2001، 25)
 - "دراسة وتحليل أداء العاملين لعملهم وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل؛ وذلك للحكم على مدى نجاحهم ومستوى كفاءتهم بأعمالهم الحالية، وأيضاً للحكم على إمكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل، وتحمله لمسؤوليات أكبر، أو ترقيتهم لوظيفة أخرى". (صلاح الدين عبد البالى: 2002، 257)
 - "تقرير دوري يبين مستوى أداء الفرد ونوع سلوكه مقارنة مع مهامه وواجبات الوظيفة المنوطة به، فهو يساعد المسؤولين على معرفة جوانب الضعف والقوة في نشاط ذلك الفرد. والهدف المنشود من ذلك هو معالجة الضعف إن وجد وتدعم جوانب القوة أيضاً، ويركز هذا المفهوم على الأداء الفعلى في ظل متطلبات وظيفته، ويعاير ذلك بالإنجاز المتوقع منه أداوه". (محمد فالح صالح: 2004، 137)

من خلال التعريف السابقة يمكن التوصل إلى الجوانب التالية:

- عملية تقييم الأداء تسعى إلى تقدير جهود العاملين بشكل منصف وعادل بهدف مكافأتهم بقدر إنجازاتهم مقارنة بالأهداف الموضوعة لهم.
- عملية تقييم الأداء تسعى إلى الوقوف على نقاط الضعف والقوة لدى العاملين للحكم على امكانيات النمو والتقدم للفرد في المستقبل، وتحمله لمسؤوليات أكبر أو ترقيته لوظيفة أخرى، وكذا معالجة الضعف إن وجد وتدعيم جوانب القوة أيضاً.
- عملية تقييم الأداء تسعى نحو قياس أداء العاملين للحكم على قدرتهم على تحقيق المستويات الإنتاجية المطلوبة منهم .
- عملية تقييم الأداء لابد أن يسبقها وضع معايير ومقاييس محددة للأداء؛ وذلك لبيان مدى الانحراف عن تلك المعايير من جانب العاملين.
- من الضروري أن تكون هناك عملية تغذية عكسية عن الأداء تمكن العاملين من التعرف على مستوى أدائهم مقارنة بالمعايير الموضوعة.
- من الضروري عدم الخلط بين الجهد المبذول والأداء، فال الأول يشير إلى الطاقة المبذولة أما الأخير فيعني بالنتائج التي حققها الفرد فعلياً.
- عملية تقييم الأداء لابد أن تتضمن تجميع المعلومات عن أداء الأفراد في العمل طوال فترة التقييم وتسجيلها لغرض تقييم أدائهم وتحسينه.
- عملية تقييم الأداء تعنى بقياس سلوك الفرد وتصرفاته بجانب قياس أدائه للمهام المنوطة إليه مقارنة بالأهداف الموضوعة له مسبقاً.

يرى الباحث ، وبعد الاستعانة بالتعريفات السابقة أن تقييم الأداء هو: " آلية تمارسها إدارة الموارد البشرية داخل المنظمات التي تسعى إلى الاستمرار ، والنمو والتقديم بغرض الوقوف على أداء العاملين بها بمختلف مستوياتهم الوظيفية ، وذلك بمقارنة الأهداف المخطط لها بما تم تحقيقه فعلياً خلال فترة زمنية محددة ، وتحديد نقاط القوة وتدعمها و نقاط الضعف لمعالجتها من خلال برامج تدريبية متخصصة " .

تجدر الإشارة إلى أمر في غاية الأهمية لضمان نجاح عملية تقييم الأداء وحيادية النتائج المترتبة عليها، وهو أن نأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف المحيطة بالأفراد الخاضعين لعملية تقييم الأداء، ولا نهمل التأثير الكبير لهذه الظروف على أداء الفرد.

أهمية عملية تقييم الأداء:

تعد عملية تقييم أداء الموارد البشرية من العمليات الأساسية والمهمة لجميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها وحجمها ، ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال طالما أن لكل منظمة مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها بفاعلية وكفاءة عاليتين . وتظهر أبعاد هذه الأهمية من خلال (تحديد الحاجة من الموارد البشرية ، وتقدير سياسات الاستخدام والتوظيف ، إحساس العاملين بالمسؤولية ورفع الروح المعنوية لديهم ، وتطوير الكفاءة والأهلية لدى العاملين ، الموضوعية وتحديد المكافآت التشجيعية ، الترقىات والتقدم المهني ، تحديد الحاجة من إعادة التنظيم البنيوى ، تحديد الحاجة من التدريب والتأهيل). (محمد مرعى مرعى:2001،)

تستهدف عملية تقييم الأداء غالباً تقع على ثلاثة مستويات هي المنظمة والمدير والفرد العامل وتتمثل تلك الغايات بالآتي: (محمد فالح صالح:2004،137)

١. أهميتها على مستوى المنظمة :

- إيجاد مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقى الذى يبعد احتمال تعدد شكاوى العاملين اتجاه المنظمة.
- رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم بما يساعدهم على التقدم والتطور.
- تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية لها نتائجها العملية التي يمكن أن تستخدم كمؤشرات لحكم على دقة هذه السياسات .
- مساعدة المنظمة على وضع معدلات أداء معيارية دقيقة .

٢. أهميتها على مستوى المديرين :

- دفع المديرين والمشرفين إلى تنمية مهاراتهم وإمكانياتهم الفكرية وتعزيز قدراتهم الإبداعية؛ للوصول إلى تقويم سليم وموضوعي لأداء تابعيهم.

- دفع المديرين إلى تطوير العلاقات الجيدة مع المرؤوسين، والتقرب إليهم للتعرف على المشاكل والصعوبات.

٣. أهميتها على مستوى العاملين :

- تجعل العامل أكثر شعور بالمسؤولية، وذلك لزيادة شعوره بالعادلة وبأن جميع جهوده المبذولة تأخذ بالحسبان من قبل المنظمة.
- دفع العامل للعمل بإجتهاد وإخلاص ليترقب فوزه باحترام وتقدير رؤسائه معنويًا وماديًا.

٤. أهميته بالنسبة لإدارة الموارد البشرية :

تتمثل أهمية تقييم الأداء من خلال ارتباط معظم الوظائف الأخرى لإدارة الموارد البشرية بنتائج عملية تقييم الأداء وهي :

١. **تخطيط الموارد البشرية:** عندما تشير نتائج التقييم إلى وجود مستوى عالي للموارد البشرية في تنفيذ الأعمال الأمر الذي يعني عدم حاجة المنظمة لزيادة عدد العاملين؛ لتغطية عبء العمل المستقبلي، وعلى العكس في حال أظهرت هذه النتائج ضعف كفاءة الأفراد في أداء أعمالهم وبالتالي تساعد في تحديد عدد العاملين الذين قد تحتاجهم المنظمة لتغطية عبء العمل المستقبلي.
٢. **الترقية وتخطيط المسارات الوظيفية:** توضح نتائج عملية التقييم المستمر إمكانات الموارد البشرية التي على أساسها يتم تحديد الوظائف التي يمكن أن يدرج فيها الفرد عن طريق الترقية على مدى حياته الوظيفية، إذا يوضح التقييم من هو المرشح للترقية، وما هي الوظيفة المناسبة التي يمكن أن يرقى إليها هذا المرشح.
٣. **الاختيار:** عندما تظهر نتائج تقييم الأداء ضعفاً في مستوى الموارد البشرية التي جرى تعيينها مؤخراً في المنظمة، يعني ذلك أن هناك خلل في عملية الاختيار، وبالتالي تكون نتائج تقييم الأداء بمثابة المعيار الذي يشير إلى مدى نجاح هذه العملية في تحقيق أهدافها.
٤. **البرامج التدريبية :** تبين نتائج تقييم الأداء مواطن الضعف في الأداء وبالتالي تحدد البرامج التدريبية اللازمة التي تتم بواسطتها معالجة جوانب الضعف هذه أو

أن نتائج تقييم الأداء تكشف الاحتياجات التدريبية في المنظمة والتي على أساسها تحدد نوعية وماهية برامج التدريب التي تحتاجها ، كما يمكن استخدام تقييم الأداء للحكم على مدى نجاح العملية التدريبية ومدى الاستفادة التي حققها الأفراد المدربون ، وذلك من خلال قياس أدائهم قبل الخضوع للبرنامج التدريبي ومقارنته بالأداء بعد الخضوع للتدريب أى تلعب نتائج تقييم الأداء دور المعيار في تقييم نشاط التدريب ومايعده من برامج .

٥. **الحوافز التشجيعية :** يمكن للمنظمة من خلال نتائج تقييم الأداء أن تقرر من يستحق الحوافز التشجيعية بأنواعها كالكافيات والعلاوات .. الخ، ودفع المنظمة للحافز على أسس نتائج تقييم الأداء يحقق العدالة والموضوعية في دفع الحوافز التشجيعية للعاملين لديها مما يساهم في رفع معنوياتهم.

٦. **النقل الوظيفي:** تعتبر نتائج تقييم الأداء معيارا هاما ووسيلة فعالة لمعرفة العاملين الذين هم بحاجة إلى نقل لوظيفة أخرى تلائم قدراتهم، بحيث يكون أكثر إنتاجية في المكان الجديد.

٧. **الفصل من العمل:** وذلك في حال أظهرت نتائج تقييم الأداء ضعفا واضحا وعدم وجود إمكانية لتحسين الأداء (Fire)، وبالتالي يكون بقاءه عالة على المنظمة، وقد تلجلج المنظمة في بعض الحالات (الكساد مثلا)؛ لتسريح بعض العمال من العمل، وذلك طبعا يتم طبقا لنتائج عملية تقييم الأداء .

المبحث الثالث : الجانب العملي:

يناقش الباحث فيما يلي تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية لمتغيرات البحث (العدالة التنظيمية – نظام تقييم أداء).

١ - مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية بمتغير العدالة التنظيمية :

يوضح هذا الجزء مناقشة النتائج المتعلقة بالتعلم التنظيمية على مستوى مكاتب مصلحة الشهر العقاري باستخدام كلاً من :

أ- الاحصاءات الوصفية الإستدلالية (الاوساط الحسابية – الانحراف المعياري)

بــ الاحصاءات الاستدلالية باستخدام تحليل التباين إحادي الاتجاه.

أــ الاحصاءات الوصفية الاستدلالية (الاوساط الحسابية – الانحراف المعياري):
يوضح الجدول رقم (٤) نتائج قياس ابعاد العدالة التنظيمية (العدالة التوزيعية – العدالة الاجرائية – عدالة التعاملاتـ عدالة الاخلاقية – عدالة التقييمية) على مستوى مكاتب مصلحة الشهر العقاري (الإداره المركزية – شمال القاهرةـ جنوب القاهرة) باستخدام الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (٤)

متوسطات درجات أفراد العينة وفقاً لمكاتب (الإدارية المركزية – شمال القاهرةـ جنوب القاهرة) على مقياس العدالة التنظيمية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المكتب	العدد	الأبعاد
0.749	3.69	الإدارية المركزية	١١٩	العدالة التوزيعية
0.744	3.74	شمال القاهرة	١٥٤	
0.754	3.76	جنوب القاهرة	٨٧	
0.747	3.73	الدرجة الكلية	٣٦٠	
0.826	3.42	الإدارية المركزية	١١٩	العدالة الاجرائية
0.817	3.45	شمال القاهرة	١٥٤	
0.83	3.51	جنوب القاهرة	٨٧	
0.822	3.45	الدرجة الكلية	٣٦٠	
0.985	3.3	الإدارية المركزية	١١٩	عدالة التعاملات
0.948	3.36	شمال القاهرة	١٥٤	
0.940	3.42	جنوب القاهرة	٨٧	
0.957	3.36	الدرجة الكلية	٣٦٠	
.748	3.72	الإدارية المركزية	119	العدالة الاخلاقية
.723	3.76	شمال القاهرة	154	
.706	3.84	جنوب القاهرة	87	
.727	3.77	الدرجة الكلية	360	
.578	3.88	الإدارية المركزية	119	العدالة التقييمية
.568	3.88	شمال القاهرة	154	
.573	3.91	جنوب القاهرة	87	
.571	3.89	الدرجة الكلية	360	

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تقارب نسبياً قيم الاوساط الحسابية لإبعاد التعلم التنظيمي الثلاثة على مستوى مكاتب مصلحة الشهر العقاري حيث يأتي مكتب جنوب القاهرة في المقدمة بأكبر قيمة للوسط الحسابي على مستوى جميع إبعاد التعلم التنظيمي الثلاثة إليه مكتب شمال القاهرة، ثم الإدارة المركزية في اخر قائمة الترتيب.
- تباين قيم الانحراف المعياري لكل بعد من ابعاد التعلم التنظيمي على مستوى المكاتب حيث ترتفع قيمة الانحراف المعياري لجميع ابعاد التعلم التنظيمي على مستوى جنوب القاهرة مما يعني وجود اكبر تشتت في استجابات عينة الدراسة ، باستثناء الانحراف المعياري لبعد التعلم ذو الحلة الثلاثية بأقل قيمة قدرها .٩٤٠ ، الأمر الذي يعني اقل قدر من التشتت، في حين تقل قيم الانحراف المعياري لبعدي التعلم ذو الحلة المفردة ، التعلم ذو الحلة المزدوجة لكل من مكتب شمال القاهرة والإدارة المركزية على الترتيب.

لتعرف على معنوية النتائج السابقة قام الباحث بإجراء الاحصاءات الاستدلالية باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه على مستوى المكاتب.

ب - الاحصاءات الاستدلالية باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه.

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل التباين إحادي الاتجاه لمتغير العدالة التنظيمية وفقاً لإبعاده.

جدول رقم (٥)

تحليل التباين إحادي الاتجاه

مستوى الدلالة	قيمة "ف"	متوسط المرءات	درجات الحرية	مجموع الدرجات	مصدر التباين	الأبعاد
غير دالة	.٢٢٥	0.126	2	0.251	بين المجموعات	العدالة التنظيمية التأثير
		0.56	357	199.821	داخل المجموعات	
		359		200.072	الكلي	
غير دالة	.٢٦٤	.179	2	.358	بين المجموعات	العدالة الإيجابية العدالة الناجحة
		.678	357	241.925	داخل المجموعات	
		359		242.283	الكلي	
غير دالة	.٠٤٤٩	.409	2	0.818	بين المجموعات	عدالة التعاملات
		.919	357	327.921	داخل المجموعات	
		359		328.739	الكلي	
غير دالة	.645	.341	2	.683	بين المجموعات	العدالة الأدائية العدالة
		.529	357	188.810	داخل المجموعات	
		359		189.493	الكلي	
غير دالة	.076	.025	2	.050	بين المجموعات	العدالة المنشئية العدالة
		.328	357	117.091	داخل المجموعات	
		359		117.141	الكلي	

بدراسة مكونات نموذج تحليل التباين احادي الاتجاه لتحديد المعنوية يتضح عدم وجود فروق معنوية بين قيم الاوساط الحسابية لجميع إبعاد العدالة التنظيمية على مكاتب المصلحة.

٢- مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية الخاصة بمتغير نظام تقييم أداء:

يوضح هذا الجزء مناقشة النتائج المتعلقة بنظام تقييم الأداء على مستوى مكاتب مصلحة الشهر العقاري باستخدام كلاً من :

- الاحصاءات الوصفية الاستدلالية (اوساط الحسابية – الانحراف المعياري)
 - الاحصاءات الاستدلالية باستخدام تحليل التباين احادي الاتجاه.
 - الاحصاءات الوصفية الاستدلالية (اوساط الحسابية – الانحراف المعياري):
- يوضح الجدول رقم (٦) نتائج قياس نظام تقييم الأداء على مستوى مكاتب مصلحة الشهر العقاري (الادارة المركزية – شمال القاهرة- جنوب القاهرة) باستخدام الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (٦)

متوسطات درجات أفراد العينة وفقاً لمكاتب(الادارة المركزية – شمال القاهرة - جنوب القاهرة) على مقياس نظام تقييم أداء

المتغير	العدد	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	119	الادارة المركزية	3.32	.905
٢	154	شمال القاهرة	3.38	.867
٣	87	جنوب القاهرة	3.50	.842
٤	360	الدرجة الكلية	3.39	.874

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تقارب نسبياً قيم الاوساط الحسابية لنظام تقييم الأداء على مستوى مكاتب مصلحة الشهر العقاري حيث يأتي مكتب جنوب القاهرة في المقدمة بإكبر قيمة للوسط

الحسابي على مستوى جميع ابعاد نظام تقييم الاداء الثلاثة يليه مكتب شمال القاهرة، ثم الإدارة المركزية في اخر قائمة الترتيب.

- تتبادر قيم الانحراف المعياري بنظام تقييم الاداء على مستوى المكاتب حيث ترتفع قيمة الانحراف المعياري لجميع ابعاد نظام تقييم الاداء على مستوى الإدارة المركزية مما يعني وجود اكبر تشتت في استجابات عينة الدراسة، يليه مكتب شمال القاهرة ثم مكتب جنوب القاهرة باستثناء الانحراف المعياري في بعد القدرات الابداعية حيث يأتي مكتب شمال القاهرة بأقل قيمة قدرها (568)، الامر الذي يعني اقل قدر من التشتت، للتعرف على معنوية النتائج السابقة قام الباحث بإجراء الاحصاءات الاستدلالية باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه على مستوى المكاتب.
- ب - الاحصاءات الاستدلالية باستخدام تحليل التباين إحدادي الاتجاه.

(جدول رقم ٧)

تحليل التباين أحادي الاتجاه.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع الدرجات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
غير دالة	بين المجموعات	1.628	2	.814	1.065	غير دالة
	داخل المجموعات	272.700	357	.764		
	الكلي	274.328	359			

دراسة مكونات نموذج تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحديد المعنوية يتضح عدم وجود فروق معنوية بين قيم الاوساط الحسابية لنظام تقييم الاداء في مكاتب المصلحة.

أولاً: نتائج اختبار صحة الفرض الرئيس:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ابعاد العدالة التنظيمية على نظام تقييم الاداء . ينبعق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التوزيعية على نظام تقييم الأداء.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على نظام تقييم الأداء.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدالة التعاملات على نظام تقييم الأداء.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الأخلاقية على نظام تقييم الأداء.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التقييمية على نظام تقييم الأداء.

١- نتائج اختبار الفرضي الأول:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التوزيعية على نظام تقييم الأداء "

ب. تحليل الانحدار البسيط:

يوضح الجدول التالي كافة النتائج المتعلقة بعدالة التوزيعية على نظام تقييم الأداء.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار معامل الانحدار البسيط للعدالة التوزيعية على نظام تقييم الأداء.

المعامل	المقدمة	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	قيمة اختبار (ت)	قيمة p	قيم الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.130	.140		15.255	.000	دال عند مستوى معنوية 0.01
العدالة التوزيعية	.416	.037	.514	11.333	.000	دال عند مستوى معنوية 0.01
	0.519	0.264	0.514	128.430	128.430	معامل الارتباط (ر)= 0.514 (**). معامل التحديد (r^2)= 0.264 الخطأ المعياري للنموذج قيمه اختبار (ف)= 128.430 درجه الحرية = 359،1 (359،1) مستوى الدلالة = .000 دالة عند 0.01

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

- أكدت نتائج الجدول السابق على معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث أكد على ذلك قيمة اختبار F (المحسوبة = 128.430) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وذلك بدرجات حرية (1 ، 359).

- أيضاً على وجود علاقة طردية بين بعد العدالة التوزيعية ونظام تقييم الأداء حيث أكد على ذلك قيمة معامل الارتباط التي بلغت ($r=0.514$) ويرجع ذلك إلى أن العدالة التوزيعية لها تأثير كبير على نظام تقييم الأداء.
 - أن التغيرات التي تطرأ على نظام تقييم الأداء ترجع إلى التغيرات التي تطرأ على العدالة التوزيعية بنسبة (26%) قوية جداً ولها تأثير كبير - حيث أكد ذلك قيمة معامل التحديد .
 - أكدت قيمة الخطأ المعياري ل B (0.037) على وجود فروق كبيرة بين القيمة الحقيقية لنظام تقييم الأداء والقيم المتتبأ بها من نموذج الانحدار الخطى البسيط حيث أن الخطأ المعياري محدود نسبياً.
- من العرض السابق لنتائج اختبار صحة الفرض الفرعى الأول نستنتج وجود تأثير كبير للعدالة التوزيعية على نظام تقييم الأداء، وهذا يثبت صحة الفرض الفرعى الأول. ورفض الفرض الفرعى البديل.

٢- نتائج اختبار الفرض الفرعى الثاني:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على نظام تقييم الأداء."

بـ. تحليل الانحدار البسيط:

يوضح الجدول التالي كافة النتائج المتعلقة بتأثير للعدالة الإجرائية على نظام تقييم الأداء.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار معامل الانحدار البسيط بين العدالة الإجرائية ونظام تقييم الأداء ككل

المعالم	المقدمة	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	قيمة اختبار (ت)	قيمة الدلالة p	قيم الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.087	.108		19.406	.000	دال عند مستوى معنوية .٠٠١
للعدالة الإجرائية	.461	.030	.627	15.228	.000	دال عند مستوى معنوية .٠٠١
	معامل الارتباط (ر) = 0.627 (**) قيمة اختبار (ف) = 231.907	معامل التحديد (r^2) = 0.393 مستوى الدلالة = .000	الخطأ المعياري للنموذج = 0.471 درجة الحرية = 359 ، دالة عند 0.01			

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

- أكّدت نتائج الجدول السابق على معنوية نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث أكّد على ذلك قيمة اختبار ف (المحسوبة = 231.907) مما يؤكّد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وذلك بدرجات حرية (359، 1).
- أيضاً أكّدت النتائج على وجود علاقة طردية بين بعد العدالة الإجرائية ونظام تقييم الأداء حيث أكّد على ذلك قيمة معامل الارتباط التي بلغت (ر=0.627) ويرجع ذلك إلى أن العدالة الإجرائية لها تأثير كبير على نظام تقييم الأداء.
- كما أن التغيرات التي ظهرت على نظام تقييم الأداء ترجع إلى التغيرات التي التغيرات التي ظهرت على العدالة الإجرائية بنسبة (39%) قوية جداً ولها تأثير كبير - حيث أكّد ذلك قيمة معامل التحديد.
- أكّدت قيمة الخطأ المعياري ل B (0.030) على عدم وجود فروق كبيرة بين القيمة الحقيقية لنظام تقييم الأداء والقيم المتتبّأ بها من نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث أن الخطأ المعياري محدود نسبياً.

من العرض السابق لنتائج اختبار صحة الفرض الفرعى الثاني نستنتج وجود تأثير كبير للعدالة الإجرائية على نظام تقييم الأداء ، وهذا يثبت صحة الفرض الفرعى الثاني، رفض الفرض البديل.

٣- نتائج اختبار الفرض الفرعى الثالث:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدالة التعاملات على نظام تقييم الأداء.

ب. تحليل الانحدار البسيط:

يوضح الجدول التالي كافة النتائج المتعلقة بتأثير عدالة التعاملات على نظام تقييم الأداء.

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار معامل الانحدار البسيط بين بعد عدالة التعاملات و نظام تقييم الأداء ككل

العامل	المقدمة	الخطأ المعياري B لـ	معامل الخطأ المعياري Beta	قيم اختبار (t)	قيم الدلالة p	قيم الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.309	.089		25.995	.000	
عدالة التعاملات	.409	.025	.647	16.067	.000	0.01 معنوية مستوى دال عند
	0.461	0.647	0.419	معامل التحديد (r^2) = (**)(0.647) معامل الارتباط (r) = 0.419		دالة عند مستوى حرية = 1 ، (359) درجة الحرية = 258.145 قيمة اختبار F = 0.000 مستوى الدلالة = 0.01

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

- أكدت نتائج الجدول السابق على معنوية نموذج الانحدار الخطى البسيط حيث أكد على ذلك قيمة اختبار F (المحسوبة = 258.145) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وذلك بدرجات حرية (1 ، 359).

- أيضاً أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين بعد عدالة التعاملات ونظام تقييم الأداء حيث أكد على ذلك قيمة معامل الارتباط التي بلغت ($R = 0.647$) ويرجع ذلك إلى أن التعلم ذو الحلفة الثلاثية لها تأثير كبير على نظام تقييم الأداء.
- أن التغيرات التي تطرأ على نظام تقييم الأداء ترجع إلى التغيرات التي تطرأ على عدالة التعاملات بنسبة (41%) قوية جداً ولها تأثير كبير - حيث أكد ذلك قيمة معامل التحديد .
- أكدت قيمة الخطأ المعياري ل B (0.025) على عدم وجود فروق كبيرة بين القيمة الحقيقية نظام تقييم الأداء والقيم المتتبأ بها من نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث أن الخطأ المعياري محدود نسبياً.

من العرض السابق لنتائج اختبار صحة الفرض الفرعى الثالث نستنتج وجود تأثير كبير لعدالة التعاملات على نظام تقييم الأداء ، وهذا يثبت صحة الفرض الفرعى الثالث.

- نتائج اختبار الفرض الفرعى الرابع:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإلخلاقية على نظام تقييم الأداء . يوضح الجدول التالي كافة النتائج المتعلقة بتأثير العدالة الإلخلاقية على نظام تقييم الأداء .

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار معامل الانحدار البسيط بين العدالة الإلخالية و نظام تقييم الاداء

المعالم	القيمة المقدرة B	الخطأ المعياري BL	معامل الخطأ المعياري Beta	قيم اختبار (ت)	قيم الدلالة p	قيم الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.218	.159		13.943	.000	دال عند مستوى 0.01 معنوية
العدالة الإلخالية	.377	.042	.430	9.001	.000	دال عند مستوى 0.01 معنوية
معامل الارتباط (ر)= 0.430 (**) قيمة اختبار (ف) = 81.022 مستوى الدلالة = 0.000 . دالة عند 0.01						معامل التحديد (r^2) = 0.712 الخطأ المعياري للنموذج 0.407 درجة الحرية = (1 ، 359)

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

- أكدت نتائج الجدول السابق على معنوية نموذج الانحدار الخطى البسيط حيث أكد على ذلك قيمة اختبار ف (المحسوبة = 81.022) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وذلك بدرجات حرية (1 ، 359).
- أيضاً أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين بعد العدالة الإلخالية ونظام تقييم الاداء حيث أكد على ذلك قيمة معامل الارتباط التي بلغت (ر=0.430) ويرجع ذلك إلى أن العدالة الإلخالية لها تأثير كبير على جودة حياة العمل.
- أن التغيرات التي ظهرت على جودة حياة العمل ترجع إلى التغيرات التي ظهرت على العدالة الإلخالية بنسبة (71%) قوية جداً ولها تأثير كبير - حيث أكد ذلك قيمة معامل التحديد .
- أكدت قيمة الخطأ المعياري ل B (0.042) على وجود فروق كبيرة بين القيمة الحقيقية نظام تقييم الاداء والقيم المتربأ بها من نموذج الانحدار الخطى البسيط حيث أن الخطأ المعياري محدود نسبياً.

من العرض السابق لنتائج اختبار صحة الفرض الفرعى الأول نستنتج وجود تأثير كبير للعدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء، وهذا يثبت صحة الفرض الفرعى الرابع.

- نتائج اختبار الفرض الفرعى الخامس:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التقييمية على نظام تقييم الأداء ".

ب. تحليل الانحدار البسيط:

يوضح الجدول التالي كافة النتائج المتعلقة بتأثير العدالة التقييمية على نظام تقييم الأداء.

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار معامل الانحدار البسيط بين بُعد العدالة التقييمية ونظام تقييم الأداء

قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة الدلالة p	قيمة اختبار (t)	معامل الخطأ المعياري Beta	الخطأ المعياري bL	القيمة المقدرة B	المعالم
دال عند مستوى 0.01 معنوية	.000	16.982		.126	2.137	الجزء الثابت
دال عند مستوى 0.01 معنوية	.000	12.135	.540	.035	.430	العدالة التقييمية

معامل الارتباط (r) = 0.540 (**). معامل التحديد (r^2) = 0.291 . الخطأ المعياري للنموذج 0.552 قيمة اختبار (F) = 147.247 . درجة الحرية = 1 ، 359 . مستوى الدلالة = .000 . دالة عند 0.01

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح مايلي:

- أكدت نتائج الجدول السابق على معنوية نموذج الانحدار الخطى البسيط حيث أكد على ذلك قيمة اختبار F (المحسوبة = 147.247) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وذلك بدرجات حرية (1، 359).
- أيضاً أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين بُعد العدالة التقييمية ونظام تقييم الأداء حيث أكد على ذلك قيمة معامل الارتباط التي بلغت (r=0.540) ويرجع ذلك إلى أن العدالة التقييمية لها تأثير كبير على نظام تقييم الأداء.

- كما أن التغيرات التي ظهرت على نظام تقييم الأداء ترجع إلى التغيرات التي ظهرت على العدالة التقييمية بنسبة (29%) قوية جدا ولها تأثير كبير - حيث أكد ذلك قيمة معامل التحديد
- أكدت قيمة الخطأ المعياري ل B (0.035) على عدم وجود فروق كبيرة بين القيمة الحقيقية نظام تقييم الأداء والقيم المتتبعة بها من نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث أن الخطأ المعياري محدود نسبيا.

من العرض السابق لنتائج اختبار صحة الفرض الفرعى الخامس نستنتج وجود تأثير كبير للعدالة التقييمية على نظام تقييم الأداء وهذا يثبت صحة الفرض الفرعى الخامس.

إثبات صحة الفرض الرئيسي:

وفي ضوء نتائج اختبار صحة الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الأول كان من الملاحظ أن جميع أشكال العلاقة لتأثير أبعاد العدالة التنظيمية جاءت خطية مع نظام تقييم الأداء عليه، قام الباحث بحساب كل من :

- حساب معامل الانحدار المتدرج المتعدد لتأثير أبعاد العدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء يوضح جدول رقم (۱۳) نتائج تحليل الانحدار المتدرج الذي يظهر تأثير كل بعد من أبعاد العدالة التنظيمية على نظام تقييم الأداء، الذي يوضح نتائجه في الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

المعالم	القيمة المقدرة B	الخطأ المعياري BL	معامل الخطأ المعياري Beta	قيم اختبار (t)	قيم الدلالة p	قيم الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	1.931	.124		15.516	.000	دالة عند مستوى 0.01
العدالة التوزيعية.	.235	.043	.372	5.467	.000	دالة عند مستوى 0.01
العدالة الإجرائية .	.196	.051	.266	3.872	.000	دالة عند مستوى 0.01
عدالة التعاملات .	.244	.051	.356	4.758	.000	دالة عند مستوى 0.01
العدالة الأخلاقية.	.076	.044	.094	1.736	.083	غير دال
العدالة التقييمية	.044	.052	.050	.846	.398	غير دالة
معامل التحديد (R^2) = 0.456 الخطأ المعياري للنموذج = 0.447 قيمة اختبار (F) = 99.529 درجة الحرية = (5 ، 354) مستوى الدلالة = 0.000. دالة عند 0.01						

نتائج اختبار معامل الانحدار المتعدد المترادج بين بُعد العدالة التنظيمية ونظام تقييم الأداء ككل

- من خلال الجدول السابق أكَّدت نتائج على معنوية النموذج المقدر لتأثير أبعاد العدالة التنظيمية (العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، عدالة التعاملات) على نظام تقييم الأداء حيث أكَّد على ذلك قيمة اختبار F (F المحسوبة = 99.529) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وذلك بدرجة حرية (3) (357) وقد أكَّدت معامل تحديد على أن التغيرات التي تطرأ على نظام تقييم الأداء يكون مسؤولاً عنها بُعد العدالة التنظيمية في 45.6% تقريباً
- أيضاً أكَّدت النتائج على أن أبعاد التعلم التنظيمي كانت متباعدة في درجة التأثير على نظام تقييم الأداء، وفيما يلي (الأبعاد وفقاً لدرجة أهميتها طبقاً لقيمة المعيارية للمعلم) :

* العدالة التوزيعية (5.467).

* عدالة التعاملات (4.758).

* العدالة الإجرائية (3.872).

بشكل عام يمكن القول أنه يوجد تأثير لأبعاد العدالة التنظيمية وهو ما يجعلنا نقبل الفرض الرئيس جزئياً من حيث (العدالة التوزيعية - العدالة الإجرائية - عدالة التعاملات) ورفض الفرض من حيث (العدالة الأخلاقية - العدالة التقييمية).

المبحث الرابع - التوصيات:

يوضح الجدول التالي توصيات الدراسة:

جدول رقم (١٤)

توصيات الدراسة

رقم	الوصيات	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	آليات التنفيذ
١.	اعطاء العاملين فرصة أوسع للإعتراض وتشجيعهم على نقل وجهات نظرهم وإحساسهم بوجود إنتهك قانوني أو إجرائي أو أخلاقي ضمناً لتحقيق مزيداً من العدالة الإجرائية	إدارة الموارد البشرية	نظام التظلمات والشكوى ونظام التحقيقات واللقاءات الدورية التي ما بين الإدارية والعاملين ويقترح الباحث بعض الأنظمة الأخرى مثل
٢.	ضرورة توفير أحدث الآليات المستخدمة في عملية تقييم الأداء لمساعدة العاملين على تلبية احتياجاتهم ومساعدتهم في تقييم أدائهم.	قطاع إدارة وتقدير الأداء	إعداد برامج تدريبية خاصة لتطوير قدرات العاملين في مجال تقييم الأداء.
٣.	وضع نظام تقييم أداء لمجموعات عمل تتضمن مستويات وظيفية مختلفة داخل المكاتب بما يوجد حالة من التكامل بين تلك المكاتب.	قطاع إدارة وتقدير الأداء	<ul style="list-style-type: none"> • من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة في تكوين فرق العمل المدارنة ذاتياً يشترك فيها كافة المستويات الوظيفية. • تصميم نموذج تقييم أداء متكامل لها الغرض.

٤.	النظر في مستوى الأجور للعاملين في الوظائف الكاتبية والحرفية .	قطاع الأجور	وضع نظام لتحسين أجور العاملين في الوظائف الكاتبية والحرفية .
٥.	التوجه نحو الامرکزية في الإداره على مستوى مكتب مصلحة الشهر العقاري.	مدير المكاتب.	- من خلال اعطاء صلاحيات لتخاذل القرار. - عدم رجوع إلى الإداره العليا في كل قرار يتم اتخاذه .
٦.	إتاحة المزيد من الفرص للمشاركة الموظفين في صنع القرارات داخل مصلحة الشهر العقاري، والتعبير عن آرائهم وتقديم مقترناتهم مما يساعد على تحسين الأداء المقدم للجمهور والاحساس بالعدالة التنظيمية.	الادارة العليا.	- إتاحة فرص المشاركة في اتخاذ القرارات أمام جميع العاملين، والسماح لهم بالمناقشة والاعتراض على القرارات التي تخصمهم.
٧.	تطبيق الاليات العمل الجماعي داخل مصلحة الشهر العقاري بحيث يتحمل جميع العاملين مسؤولية التحسين والتطوير، والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات الخاصة بعدها التنظيمية.	مدير الإدارات النوعية.	من خلال تسهيل الاتصالات بين جميع الإدارات والإداره العليا مما يساهم في توفير بيئة جيدة وایجابية للعمل وتنمية روح المشاركة الجماعية والانتماء.

المراجع العربية :

- أحمد، سيد مصطفى. (2004). ادارة الموارد البشرية الإداره العصرية. القاهرة.
- أندره، أى. (2001). إدارة الأداء. السعودية. مكتبة جرير.
- البط، سارة عماد إبراهيم. (٢٠١١). أثر العدالة التنظيمية والأمان الوظيفي على أداء العاملين في ظل الإنتماج والإستحواذ (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- حراز، حاتم محمد. (2015). "دور تقويم اداء العاملين فى زيادة القدرة التنافسية للمنظمة" بالتطبيق على شركة مصر للطيران بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، قسم ادارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
- حسن، راوية. (2003). إدارة الموارد البشرية (رواية مستقبلية). الإسكندرية. الدار الجامعية .
- درة، عمر محمد. (٢٠٠٧). أثر تطبيق العدالة التنظيمية على إدارة ضغوط العمل (دراسة ميدانية على المستشفيات الجامعية). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس.
- الزيدان ، منها عادل رمضان . (٢٠١١). أثر العدالة الإجرائية والإلتزام التنظيمي على نية ترك العمل (دراسة مقارنة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة–جامعة عين شمس.
- السيد ، محمود محمد. (٢٠٠٦). أثر الإخلاص بالعقد النفسي على الرضا الوظيفي (دراسة مقارنة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الأول ، ص ص ١١١-١٧٥.
- صالح ، محمد فالح. (2004). إدارة الموارد البشرية – عرض وتحليل. عمان.دار الحامد للنشر والتوزيع .
- عبدالباقي ، صلاح الدين محمد. (2005). إدارة الموارد البشرية – مدخل تطبيقي معاصر. الإسكندرية.الدار الجامعية .
- لطفي دهينة. (2014). "أثر الإلتزام بتطبيق معايير تقييم الأداء في فعالية إدارة الموارد البشرية" دراسة تطبيقية على مؤسسة صناعة الكابلات ببسكرة جامعة محمد خيضر ببسكرة الجزائر قسم العلوم السياسية ماجستير ادارة الموارد البشرية.الجزائر.
- ماهر، احمد. (2006). إدارة الموارد البشرية. الدار الجامعية . الإسكندرية. للطباعة والنشر .

- منصور، محمد سعيد محمد. (2015). "مدخل مقترن لتطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن على تقييم أداء العاملين" – دراسة تطبيقية على الجمعية التعاونية للبتروال ، رسالة دكتوراه ، قسم ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

المراجع الأجنبية :

- Armstrong, M. (1999). **A Handbook of Human Resource Management Practice**. KOGAN Page, 7th Edition
- Beugre, & Constant, D. (1998). **Managing Fairness in Organization**. Greenwood Press, Westport, CT, U.S.A.
- Bies, R. J., & Shapiro, D.L. (1987). **Interactional Fairness Judgments: The influence of causal accounts**. Social Justice Research, Vol. 1, No.1, pp 199-218
- BIN ZAINAL (2013). "A study on which method of performance appraisal is effective as a motivator to increase the employee performance among lecture and staffs at UNISEL"
- Cathleen, L. M., Philip, . H.S., & Alan, R. (2011). **Auditor and non – mentor supervisor relationships effects of mentoring and organizational justice**. Managerial Auditing Journal, Vol. 26, No.1, PP 5-31
- Colquitt, J.A., Noe, R. A., & Jackson, C.L. (2002). **Justice in teams: Antecedents and consequences of procedural justice climate**. Personnel Psychology, Vol. 55, PP 83-109.
- Edward,(2014). The Effectiveness of Performance Appraisal System: A Case Study of Unilever Ghana Limited
- Elamin, A.M., & Alomaim, N. (2011). **Does organizational justice influence job satisfaction and self – perceived performance in Saudi**

Arabia Work Environment ? International Management Review, Vol. 7, No.1, PP 38-49.

- Elovainio, M., Kivimaki, M., & Helkama, K. (2001). **Organizational justice evaluation, job control and occupational strain.** Journal of Applied Psychology, Vol. 86, PP 418-424.
- Gelens, J., Dries, N., Hofmans, J., & Pepermans, R. (2013). **The role of perceived organizational justice in shaping the outcomes of talent Management: A research agenda .** Human Resource Management Review, Vol. 23, PP 341-353.
- Greenberg, J. & Barton, R.A. (2008). **Behaviors in organization.** Dorling Kindersley, PV T. Ltd, India
- Greenberg, J. & Barton, R.A. (2008). **Behaviors in organization.** Dorling Kindersley, PV T. Ltd, India
- Grienberger, I.V., Rutte, O.G., & Vanknippenberg, A.F.M. (1997). **Influence of Social Comparisons of outcomes and procedures on Fairness judgments.** Journal of Applied Psychology, Vol. 82, PP 913-919.
- Hartman, S.J., Yrle, A.C., & Galle, W.P. (1991). **Procedural and distributive justice: Examining equity in Auniversity setting.** Journal of Business ethics, Vol. 20, No.4, PP 337-351.
- Pérez, D., Briones, E., Lind, A., & Ortiz, L. G. (2014). **Perceived organizational Justice in core services, creation and multi – samples validation of measure.** Journal of social science & Medicine, Vol. 102, pp 26-32.
- SAMAD (2011). "Predictors of Performance Appraisal among Managers in Malaysian Commercial Banks"

- Sheppard, B.H., Lewicki, R.J., & Minton, J.W. (1992). **Organizational Justice: The Search of fairness in the workplace.** New York: Lexingtoon Books.
- Simon, T., & Roberson, Q. (2003). **Why Managers should care about fairness: The effects of aggregate justice perceptions on organizational outcomes.** Journal of Applied Psychology, Vol. 88, PP 432-443.